

645

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

الموضوع: حول الخصم من المورد المطبق على العمولات وأجور الوساطة المدفوعة من قبل شركة مصدرة كليا لفائدة غير مقيمين
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 07 أفريل 2014

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة نسبة الخصم من المورد المطبقة على العمولات وأجور الوساطة المدفوعة من قبل شركة مصدرة كليا لفائدة غير مقيمين، يشرفني إعلامكم بما يلي:

- إذا كان المنتفع بالمبالغ يقيم ببلد أبرم مع تونس اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي باستثناء رومانيا

توجد خارج ميدان تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين تونس والبلدان الأخرى العمولات وأجور وساطة وتكون بالتالي غير خاضعة للضريبة ولا للخصم من المورد بهذا العنوان إلا إذا كان المنتفع بهذه العمولات مقيماً بالجمهورية الرومانية فإنها تخضع للخصم من المورد بنسبة 4% وذلك طبقاً لأحكام الفصل 12 من اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس ورومانيا في 23 سبتمبر 1987.

- إذا كان المنتفع بالمبالغ يقيم ببلد لم يبرم مع تونس اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي

تخضع العمولات وأجور الوساطة المدفوعة في هذا الإطار للخصم من المورد بنسبة 15% وترفع هذه النسبة إلى 25% إذا كان المنتفع مقيماً بأحد الملاذات الجبائية التي تضبط قائمتها بمقتضى أمر.

وفي صورة عدم القيام بالخصم من المورد فهو يستوجب على أساس قاعدة تحمّل عبء الضريبة أي بنسبة 17.64% إذا كانت نسبة الخصم 15% أو 33.33% إذا كانت نسبة الخصم 25% تضاف إليها خطايا التأخير المحتسبة طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي